الاستراتيجية الصينية تجاه الخليج العربي بعد 2013: دراسة في المحددات الجيو-اقتصادية

الباحث محمود قاسم محمد / كلية العلوم السياسية/ جامعة الأنبار

ا.م.د. أحمد مشعان نجم / كلية العلوم السياسية/ جامعة الانبار

ahmedmashaan@uoanbar.edu.iq

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تقييم شامل حول الاستراتيجية الصينية تجاه الخليج العربي بعد عام 2013، من خلال التركيز على المحددات الجيو–اقتصادية التي أسهمت في تعزيز أهمية المنطقة ضمن التوجه الصيني المعاصر. على اية حال, يمكن لمنطقة الخليج العربي ان تلعب دورا محوريا في الحسابات الصينية نظرا لموقعه الجغرافي الحيوي، وارتباطه بالممرات البحرية الدولية، وامتلاكه موارد كبيرة من النفط والغاز، فضلًا عن دوره المؤثر في أمن الطاقة وحركة التجارة العالمية.وتوضح الدراسة أن مبادرة الحزام والطريق شكلت إطارًا مهمًا لتوسيع الوجود الصيني في منطقة الخليج العربي، من خلال مشاريع البنية التحتية، والموانئ، والمناطق الاقتصادية، والاستثمارات، والشراكات التجارية. كما تبين أن أمن الطاقة يمثل أحد أهم دوافع الصين تجاه المنطقة، إذ تعتمد الصين بدرجة كبيرة على واردات النفط والغاز من دول الخليج العربي، الأمر الذي دفعها إلى بناء علاقات طويلة الأمد مع دول المنطقة. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن العلاقات الصينية–الخليجية لم تعد محصورة في مجال الطاقة، بل توسعت لتشمل التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، ولا سيما في مجالات الاتصالات، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي،

والمدن الذكية، والتحول الرقمي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الخليج العربي أصبح ركيزة أساسية في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013، وأن العلاقات بين الجانبين تتجه نحو شراكة جيو–اقتصادية متعددة الأبعاد تقوم على المصالح المتبادلة، وتخدم التوجهات الصينية في تعزيز حضورها الاقتصادي والتكنولوجي في النظام الدولي.

China's strategy towards the Arabian Gulf after 2013:
A study in Geo-economic determinants.

Researcher Mahmoud Qasim Mohammed / College of Political Science / University of Anbar
Assistant Professor Dr. Ahmed Mishaan Najm / College of Political Science / University of Anbar

Abstract

This study aims to present an overal assessment on Chinese strategy toward the Arabian Gulf after 2013, by focusing on the geo-economic determinants that contributed in enhancing the region's importance within China's contemporary orientation. However, as the Gulf region can a play a key role in Chinese strategic calculations due to its vital geographical location, its connection to international maritime routes, its substantial oil and gas resources, and its influential role in energy security and global trade flows.

The study demonstrates that the Belt and Road Initiative has constituted an important framework for expanding China's presence in the Arabian Gulf region through infrastructure projects, ports, economic zones, investments, and trade partnerships. It also shows that energy security represents one of most significant motives China's toward the region, as China relies mainly on oil and gas imports from the Arab Gulf

states, which has prompted it to build long-term relations with the countries of the region.

As, the study indicates also that China's strategy towards the Arabian Gulf region no longer confined to the energy sector, but also expanded to include on the economic and technological cooperation, in particularly the fields of telecommunications, cloud computing, artificial intelligence, smart cities, and digital transformation. The study concludes that the Arabian Gulf has become a fundamental pillar in Chinese strategy after 2013, and that relations between the two sides are moving toward a multidimensional geo-economic partnership based on mutual interests, serving China’s orientations in strengthening its economic and technological presence in the international system.

المقدمة

يحتل الخليج العربي مكانة مهمة في الاستراتيجية الصينية المعاصرة، ولا سيما بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013، لما يتمتع به من موقع جغرافي حيوي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، فضلًا عن امتلاكه موارد كبيرة من النفط والغاز، وارتباطه المباشر بأمن الطاقة وحركة التجارة الدولية. وقد جعلت هذه الخصائص من المنطقة مجالًا أساسيًا في التوجهات الصينية، سواء من حيث تأمين الإمدادات الطاقوية، أم من حيث تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية مع دول المنطقة ,وقد أسهمت مبادرة الحزام والطريق في زيادة أهمية الخليج العربي ضمن الحسابات الصينية، إذ تسعى الصين من خلالها إلى تطوير شبكات النقل والموانئ والبنية التحتية والمناطق الاقتصادية، بما يعزز الترابط التجاري بين الشرق والغرب. ومن هذا المنطلق، لم تعد الصين تنظر إلى الخليج العربي بوصفه مصدرًا للطاقة فقط، بل بوصفه فضاءً استراتيجيًا قادرًا على دعم

مشروعها الاقتصادي العالمي، وتعزيز حضورها في الممرات البحرية والأسواق الإقليمية والدولية ,كما يُعد أمن الطاقة من أبرز المحددات التي توجه السياسة الصينية تجاه الخليج العربي، إذ تعتمد الصين بدرجة كبيرة على واردات النفط والغاز من دول المنطقة، الأمر الذي يدفعها إلى بناء علاقات مستقرة وطويلة الأمد مع الدول المنتجة للطاقة. ويرتبط هذا التوجه أيضًا بأهمية الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز، الذي يمثل شريانًا رئيسًا لتدفق النفط والتجارة نحو الأسواق الآسيوية والعالمية ,ومع تطور العلاقات الصينية–الخليجية، توسع التعاون بين الجانبين ليشمل مجالات متعددة، مثل التجارة والاستثمار والبنية التحتية والموانئ والخدمات اللوجستية، فضلًا عن التعاون التكنولوجي في الاتصالات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية. ويعكس هذا التطور انتقال العلاقات من نمط تقليدي قائم على الطاقة إلى شراكة جيو–اقتصادية أوسع، تقوم على المصالح المتبادلة وتنسجم مع توجهات دول الخليج نحو التنويع الاقتصادي والتحول الرقمي . وعليه، فإن دراسة الخليج العربي في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013 تكتسب أهمية خاصة، لأنها توضح طبيعة التحول في الدور الصيني داخل المنطقة، وتكشف المحددات الجيو–اقتصادية التي جعلت الخليج العربي ركيزة مهمة في السياسة الصينية، سواء في إطار مبادرة الحزام والطريق، أم في مجال أمن الطاقة، أم في الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية المتنامية.

أهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة، في الاتي:

1. تنبع أهمية الدراسة من الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، بوصفه منطقة مؤثرة في أمن الطاقة العالمي وحركة التجارة الدولية.
2. تبرز أهمية الدراسة من كون الخليج العربي يمثل مجالًا حيويًا في حسابات الصين بعد عام 2013، ولا سيما في إطار مبادرة الحزام والطريق.

3. تسهم الدراسة في توضيح التحول في طبيعة العلاقات الصينية–الخليجية، من علاقات قائمة على النفط والتجارة إلى شراكات أوسع تشمل البنية التحتية والموانئ والتكنولوجيا.
4. تكتسب الدراسة أهمية علمية من خلال تحليل الاستراتيجية الصينية تجاه الخليج العربي من منظور جيو–اقتصادي، يربط بين الطاقة والموقع الجغرافي والاستثمار والتكنولوجيا.
5. تساعد الدراسة على فهم دور أمن الطاقة في توجيه السياسة الصينية نحو دول الخليج العربي، خاصة في ظل اعتماد الصين المتزايد على واردات النفط والغاز.
6. توضح الدراسة أهمية الموانئ والممرات البحرية في تعزيز مكانة الخليج العربي ضمن الحسابات الصينية، ولا سيما ارتباطها بتدفق الطاقة والتجارة.

إشكالية الدراسة

تتزايد أهمية الخليج العربي في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013، ولا سيما بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق، إذ أخذت الصين تنظر إلى المنطقة بوصفها مجالًا جيو–اقتصاديًا مهمًا لا يقتصر على تأمين الطاقة فقط، بل يمتد إلى التجارة والاستثمار والبنية التحتية والموانئ والتكنولوجيا والممرات البحرية. وبذلك أصبح الخليج العربي يمثل ركيزة أساسية في التوجه الصيني نحو بناء شبكة عالمية من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. مما سبق تتمثل اشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الأتي : **ما طبيعة المحددات الجيو–اقتصادية التي جعلت الخليج العربي يحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما مكانة الخليج العربي في مبادرة الحزام والطريق الصينية؟

2. كيف أثر أمن الطاقة في تعزيز الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج العربي؟
3. ما طبيعة الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية بين الصين ودول الخليج العربي؟
4. كيف وظفت الصين موقع الخليج العربي وموانئه وممراته البحرية في خدمة توجهاتها الاستراتيجية؟

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية اساسية مفادها:

أن الخليج العربي اكتسب مكانة متقدمة في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013 نتيجة تزايد أهميته الجيو–اقتصادية، إذ لم يعد يمثل للصين مصدرًا لتأمين النفط والغاز فقط، بل أصبح مجالًا حيويًا يرتبط بمبادرة الحزام والطريق، وحركة التجارة الدولية، والموانئ، والممرات البحرية، والشراكات الاقتصادية والتكنولوجية. ومن ثم تفترض الدراسة أن المحددات الجيو–اقتصادية، وفي مقدمتها أمن الطاقة، والموقع الاستراتيجي، والبنية التحتية، والتحول الرقمي، أسهمت في تعزيز الوجود الصيني في منطقة الخليج العربي، وجعلتها ركيزة أساسية في التوجه الصيني نحو توسيع نفوذه الاقتصادي والاستراتيجي في النظام الدولي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل مكانة الخليج العربي في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013، وبيان المحددات الجيو–اقتصادية التي أسهمت في تعزيز هذه المكانة. ويساعد هذا المنهج على فهم طبيعة التوجه الصيني نحو المنطقة، من خلال دراسة مبادرة الحزام والطريق، وأمن الطاقة، والشراكات الاقتصادية والتكنولوجية.

كما اعتمدت الدراسة من المنهج التاريخي بصورة مساندة، من خلال تتبع تطور العلاقات الصينية–الخليجية بعد عام 2013، والوقوف على التحولات التي طرأت عليها. فضلًا عن توظيف المنهج التحليلي في تفسير المصالح الصينية في الخليج العربي، وربطها بالسياقات الاقتصادية والجيوسياسية التي تحكم حركة الصين في المنطقة.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب رئيسة. تناول المطلب الأول مبادرة الحزام والطريق، من خلال بيان أهمية الخليج العربي ضمن هذه المبادرة، ودوره في الربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. أما المطلب الثاني فقد خُصص لدراسة أمن الطاقة، باعتباره أحد أهم المحددات الرئيسة في الاستراتيجية الصينية تجاه الخليج العربي. وقد ركز هذا المطلب على اعتماد الصين على واردات النفط والغاز من دول المنطقة، وأهمية الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز، في ضمان استمرار تدفق الطاقة والتجارة. في حين تناول المطلب الثالث الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية بين الصين ودول الخليج العربي، من خلال تحليل تطور التبادل التجاري والاستثمارات ومشاريع البنية التحتية، فضلًا عن التعاون في مجالات الاتصالات والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية، ضمن إطار التحول نحو شراكة جيو–اقتصادية واسعة.

المطلب الاول: مبادرة الحزام والطريق.

تمثل مبادرة الحزام والطريق أحد أهم الأطر الاستراتيجية التي اعتمدتها الصين لتوسيع حضورها الاقتصادي والجيوسياسي على المستوى الدولي، وتحتل منطقة الخليج العربي مكانة محورية ضمن هذه المبادرة، لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، فضلًا عن كونها من أهم

مناطق إنتاج وتصدير النفط والغاز في العالم. ومن هذا المنطلق، تنظر الصين إلى هذه المنطقة بوصفها فضاءً حيويًا لتأمين احتياجاتها من الطاقة، وتطوير شبكات التجارة والنقل، وتعزيز اندماجها في الممرات الاقتصادية والبحرية العابرة للحدود (**امين 2025, 58**) .

وتنبع هذه الأهمية من مجموعة عوامل مترابطة، في مقدمتها الموقع الجيوسياسي، وامتلاكها بنية تحتية متطورة في مجالات الموانئ والخدمات اللوجستية والمناطق الاقتصادية، إلى جانب علاقاتها التجارية المتنامية مع الصين. كما تمثل المنطقة ركيزة أساسية في تأمين جزء مهم من واردات الصين من النفط والغاز، وهو ما يجعلها عنصرًا حاسمًا في الاستراتيجية الصينية الرامية إلى ضمان تدفق مستقر وآمن للطاقة. وإلى جانب ذلك، تسعى الصين إلى توظيف منطقة الخليج العربي كحلقة وصل رئيسية في مسارات المبادرة، سواء عبر الممر الاقتصادي الممتد من الصين إلى وسط وغرب آسيا ثم إلى غرب آسيا وأوروبا، أو عبر الممر الصيني–الباكستاني المرتبط بميناء جوادار، الذي يمنح بكين منفذًا أقرب إلى أسواق الطاقة في الخليج العربي (**عبدالعظيم 2023 , 252**) .

وفي هذا السياق، انخرطت دول منطقة الخليج العربي تدريجيًا في مبادرة الحزام والطريق من خلال مواءمة المبادرة مع رؤاها التنموية الوطنية، وتوسيع التعاون مع الصين في مجالات البنية التحتية، والاستثمار، والطاقة، والخدمات المالية، والصناعات التحويلية. وقد انعكس ذلك في تنامي دور الشركات الصينية في تطوير الموانئ والمناطق الاقتصادية والمشاريع اللوجستية، فضلًا عن تعزيز التعاون المالي عبر الانضمام إلى المؤسسات التي تدعم مشروعات المبادرة، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. كما أسهم هذا التوجه في توسيع آفاق التجارة والاستثمار، ودعم مساعي دول المنطقة إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية التقليدية (**حربي 2022, 459**) .

وتتجلى أهمية المملكة العربية السعودية في المبادرة من خلال موقعها الجغرافي وثقلها السياسي والاقتصادي، فضلًا عن مكانتها كواحدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط. وقد عملت الصين على تطوير شراكتها مع السعودية عبر مواءمة مبادرة الحزام والطريق مع رؤية السعودية 2030، وتوسيع التعاون في الطاقة، والنقل، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، بما يعزز من موقعها كمحور رئيسي في الربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا (**عبدالسلام 2019, 182**) .

أما دولة قطر، فتكتسب أهميتها في المبادرة أساسًا من دورها الكبير في تزويد الصين بالغاز الطبيعي المسال، إلى جانب شراكتها الاقتصادية المتنامية مع بكين. وقد ساعد تكامل المبادرة مع رؤية قطر الوطنية على توسيع التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والبنية التحتية، بما يعزز من مكانة قطر ضمن الاستراتيجية الصينية في المنطقة (**مصلح 2023, 97**) .

وفيما يتعلق ب– الإمارات العربية المتحدة، فإن أهميتها ضمن المبادرة تنبع من موقعها كمركز تجاري ولوجستي عالمي، ومن امتلاكها بنية تحتية متقدمة في مجالات النقل البحري والجوي والخدمات المالية (**السقطي 2020, 19**) . وقد أسهمت موانئها ومناطقها الحرة في جعلها إحدى أبرز نقاط الارتكاز لمبادرة الحزام والطريق، كما ساعدت شراكتها الواسعة مع الصين في تعزيز دورها بوصفها بوابة استراتيجية تربط الصين بالأسواق العربية والأفريقية والأوروبية (**رحمت 2019 , 7**).

أما الكويت، فتبرز أهميتها من خلال موقعها الجغرافي على الخليج العربي، وسعيها إلى توظيف المبادرة في دعم رؤية الكويت 2035 الهادفة إلى تحويلها إلى مركز مالي وتجاري إقليمي . وقد أتاح التعاون مع الصين للكويت فرصًا مهمة في تطوير البنية التحتية، وجذب الاستثمارات، وتعزيز دورها في شبكات النقل والتجارة الإقليمية (**العنزي 2022, 185**) .

وتحتل سلطنة عُمان مكانة مميزة في المبادرة بفضل موقعها البحري الاستراتيجي، خاصة من خلال ميناء الدقم وميناء صحار، اللذين يمثلان نقاطًا مهمة في مسارات التجارة البحرية الصينية. كما ينسجم التعاون العُماني–الصيني مع رؤية عُمان 2040، حيث تسعى السلطنة إلى تنويع اقتصادها وتوسيع شراكاتها في مجالات الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية **(حربي 2022, 463)** .

وفي حالة البحرين، فإن المبادرة وفرت لها فرصة لتعزيز توجهها نحو تنويع الاقتصاد بعد النفط، والاستفادة من موقعها الجغرافي كبوابة تجارية ولوجستية. وقد أسهمت الشراكة مع الصين في دعم التعاون في التجارة والاستثمار والبنية التحتية، مع بروز آفاق جديدة في مجالات التكنولوجيا المالية **(علي 2025, 15)** .

أما إيران، فتُعد عنصرًا محوريًا في مبادرة الحزام والطريق ضمن منطقة الخليج العربي، نظرًا لموقعها الجغرافي الذي يجعلها حلقة وصل رئيسية بين شرق آسيا وغربها. وتمثل إيران جزءًا مهمًا من الممر الاقتصادي الممتد من الصين إلى غرب آسيا وأوروبا، كما تسهم في تسهيل حركة التجارة والطاقة عبر الخليج العربي. وقد عملت الصين على تطوير تعاونها مع إيران في مجالات النقل والبنية التحتية والطاقة، بما يعزز من دورها في الربط الإقليمي، رغم التحديات المرتبطة بالعقوبات الدولية **(محمد 2017, 642)** .

كما يمثل العراق جزءًا مهمًا من الامتداد الاقتصادي للمبادرة في منطقة الخليج العربي عندما طرحت الصين مبادرة الحزام والطريق عام (2013)، حددت(65) دولة تقع على الممرات البرية والبحرية للمبادرة كأعضاء أوليين، ثم بدأت دول أخرى تعلن انضمامها بشكل تدريجي مع توقيع اتفاقيات استثمارية مع بكين. ويمكن التمييز بين شكلين من الانضمام: الأول انضمام "شكلي" يشمل الدول الواقعة على الممرات، والثاني "رسمي" يتم عبر إعلان التأييد والتوقيع من

قبل القيادات السياسية، وبالنسبة للعراق، فقد ارتبط بالمبادرة في ثلاث مراحل رئيسية (**داود 2024 , 84**) :

1. المرحلة الأولى عام (2013)، حين عد ضمن الأعضاء الشكليين بحكم موقعه الجغرافي.
2. المرحلة الثانية كانت في 22 كانون الأول 2015، خلال زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى الصين، حيث وُقّعت اتفاقية تعاون مرتبطة بالمبادرة إلى جانب اتفاق على شراكة استراتيجية. إلا أن تلك الاتفاقية لم تُفعل بسبب الأوضاع الأمنية الصعبة التي عاشها العراق في ظل الحرب ضد داعش والانقسام السياسي الداخلي (**الحيالي 2015 , 19**) .
3. المرحلة الثالثة فجاءت في أيلول 2019، خلال زيارة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي إلى بكين، إذ تم توقيع ثماني مذكرات تفاهم شملت قطاعات متعددة مثل المالية، التجارة، الأمن، التعليم، الإعمار، الثقافة، الاتصالات، والعلاقات الخارجية. ومن أبرزها الاتفاق بين وزارة المالية العراقية والمؤسسة الصينية لضمان الصادرات، إضافة إلى اتفاق مع وزارة التجارة الصينية يتعلق بإعادة إعمار العراق بعد مرحلة داعش.

وعليه، يمكن القول إن مبادرة الحزام والطريق في منطقة الخليج العربي تقوم على مقاربة شاملة تجمع بين الطاقة، والتجارة، والبنية التحتية، والربط الجغرافي، بما يجعل المنطقة جزءًا أساسيًا من التصور الصيني لإعادة تشكيل طرق التجارة الدولية. فالصين لا تتعامل مع منطقة الخليج العربي باعتبارها مجرد مصدر للموارد الطبيعية، بل تنظر إليها باعتبارها فضاءً استراتيجيًا متكاملًا يمكن من خلاله تعزيز حضورها الاقتصادي وتأمين مصالحها الحيوية. وفي المحصلة، أصبحت منطقة الخليج العربي إحدى الركائز الأساسية في الاستراتيجية الصينية

المعاصرة، ضمن رؤية أوسع تهدف إلى بناء شبكة عالمية من الترابط الاقتصادي تقودها الصين على المدى البعيد (كوكز و المشهداني 2023, 84) .

المطلب الثاني: أمن الطاقة

امن الطاقة فقد عرفه عمر عبد العاطي "العمل على تقليص انقطاع توافر الطاقة من مصادرها لضمان توافر الكمية المطلوبة من الطاقة عالميا، والعمل على تنمية مصادر الطاقة الحالية، والبحث عن مصادر جديدة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة عالميا، مع العمل على ترشيد استخدام وتقليل مخاطرها البيئية " **(توفيق 2025 , 22)** ، أما الباحث(كسين شنغ ليو) فيعرف أمن الطاقة بأنه: "أمن الإمدادات – ديمومة الدخول المتاح المصادر الطاقة العالمية وأمن الطلب – كفاية استهلاك الطاقة وحماية البيئة "**(دندن2013 ,46)** بالنسبة للصين، أصبح أمن الطاقة هدفًا إستراتيجيًا لأنها **(توفيق 2025 ,22)**:

1. تعاني من عجز في موارد الطاقة المحلية (خاصة النفط والغاز) مقارنة بحجم الطلب الداخلي المتزايد.
2. تعتمد بشكل رئيسي على الواردات النفطية والغازية من الخارج، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات السوق والأسعار والتوترات الجيوسياسية، وبالتالي تحولت الصين من دولة مكتفية ذاتيًا نسبيًا في بداية التسعينيات إلى أكبر مستهلك ومستورد للنفط عالميًا، مع نمط استراتيجي يتضمن تنويع مصادر التوريد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على منطقة واحدة فقط **(علوي 2016 , 10)**.

فالصين من ضمن أكبر الدول مستورد للطاقة في العالم، تنظر إلى دول منطقة الخليج العربي كوحدة متكاملة تجمع السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، العراق، وعمان، إضافة إلى إيران اذ ان هذه المنطقة لا تمثل فقط "خزانًا للطاقة"، بل أيضًا شريكًا اقتصاديًا وتجاريًا ضروريًا في استراتيجيات الصين العالمية، وخاصة ضمن "مبادرة الحزام والطريق" **(Habibi 2020 ,4)** .

وتُعد الطاقة أحد المحددات الاستراتيجية الرئيسة في العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي، إذ تعتمد الصين بدرجة كبيرة على واردات النفط القادمة من دول المنطقة لتأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة. ففي عام (2024) بلغت واردات الصين من النفط الخام نحو (11.1 مليون برميل يوميًا)، وجاء ما يقارب (42%) منها من دول خليجية رئيسية، هي السعودية والعراق والإمارات وعُمان والكويت وقطر. وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة موردي النفط الخليجيين للصين بنحو (1.57 مليون برميل يوميًا)، تليها العراق بنحو (1.28 مليون برميل يوميًا)، ثم الإمارات بنحو (0.71 مليون برميل يوميًا)، والكويت بنحو (0.32 مليون برميل يوميًا) **(Center 2025 , 6)**. كما تبقى إيران موردًا مهمًا للصين رغم العقوبات الغربية، وإن كانت بعض وارداتها لا تظهر دائمًا في البيانات الجمركية الرسمية. وتسعى الصين إلى تنويع اعتمادها الطاقوي بين أكثر من شريك في دول منطقة الخليج العربي، بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بأي أزمة أو صراع قد يؤثر في تدفقات الطاقة. وفي مجال الغاز الطبيعي، تعزز قطر حضورها في السوق الصينية من خلال عقود طويلة الأجل، إذ وقّعت قطر للطاقة اتفاقات لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى الصين لمدة (27 عامًا) وبحجم يصل إلى (4 ملايين طن سنويًا)، بما يمتد إلى حدود عام (2050)، الأمر الذي يعزز مكانة الخليج العربي كمصدر مهم للطاقة التقليدية والغاز الطبيعي الأقل تلويثًا مقارنة ببعض أنواع الوقود الأحفوري الأخرى **(Nechi 2022, 8)**.

وفي إطار سعيها لتعزيز أمنها الطاقوي، تبنت الصين مقاربة استراتيجية متعددة الأبعاد تقوم على تنويع آليات تأمين الإمدادات، بحيث لم تعد تقتصر على الاستيراد المباشر، بل امتدت لتشمل الاستثمار الرأسمالي طويل الأجل في قطاع الطاقة داخل دول منطقة الخليج العربي. ويعكس هذا التوجه تحولًا نوعيًا في السياسة الطاقوية الصينية، من الاعتماد على السوق العالمية إلى السعي نحو بناء

حضور مباشر داخل سلاسل القيمة للطاقة. وقد تجلّى ذلك من خلال انخراط الشركات الصينية الكبرى في مشاريع تطوير الحقول النفطية، وإنشاء المصافي، والتوسع في الصناعات البتروكيماوية، بما يضمن للصين درجة أعلى من التحكم في مصادر الإمداد واستقرارها. كما يهدف هذا النهج إلى تقليص التعرض لمخاطر التقلبات في الأسواق الدولية والاضطرابات الجيوسياسية، عبر ترسيخ شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الدول المنتجة، وهو ما يعزز من قدرة الصين على تحقيق أمن طاقوي مستدام في بيئة دولية تتسم بالتنافس وعدم اليقين **(Jeremy2019, 6)** .

كما تعتمد الصين في استراتيجيتها الطاقوية على بناء شراكات طويلة الأمد مع دول منطقة الخليج العربي، حيث تقوم هذه العلاقات على مبدأ المنفعة المتبادلة، إذ توفر هذه الدول الإمدادات النفطية المستقرة، في حين تقدم الصين الاستثمارات والتكنولوجيا والبنية التحتية. وقد أسهم هذا النمط من التعاون في تعميق الترابط الاقتصادي بين الطرفين، وتحويل العلاقة من مجرد تبادل تجاري تقليدي إلى شراكة استراتيجية شاملة في مجالات الطاقة **والاستثمار (الجابري و الصافي 2022 ,1109)**.

ومن ناحية أخرى، تدرك الصين أن اعتمادها الكبير على النقل البحري عبر الممرات الاستراتيجية في دول منطقة الخليج العربي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه أمنها الطاقوي، حيث تمر نسبة كبيرة من وارداتها النفطية عبر هذه المسارات الحيوية. ويبرز في هذا السياق مضيق هرمز بوصفه أهم ممر بحري لنقل النفط في العالم، إذ مرّ عبره عام (2024) نحو (20 مليون برميل يوميًا) من النفط والمكثفات والمنتجات النفطية، أي ما يعادل قرابة (20%) من استهلاك السوائل النفطية عالميًا. كما تشير التقديرات إلى أن نحو (84%) من النفط المنقول عبر مضيق هرمز عام (2024) اتجه إلى الأسواق الآسيوية (**u.s.**

Energy 2025 , 6) ، وهو ما يوضح أهميته الخاصة للصين وبقية الاقتصادات الآسيوية. وتكمن أهمية هذا المضيق في كونه يمثل حلقة وصل بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك، الأمر الذي يجعله عنصرًا حاسمًا في استقرار إمدادات الطاقة العالمية. وعليه، فإن أي اضطراب في حركة الملاحة عبر هذا المضيق ينعكس بشكل مباشر على أسعار النفط وأمن الطاقة الدولي، وهو ما يدفع الصين إلى إيلاء اهتمام خاص بأمن هذا الممر الحيوي وتعزيز تعاونها مع دول المنطقة لضمان استقراره **(عباس 2021 , 81)** .

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية أمن الطاقة بالنسبة للصين بوصفه عنصرًا استراتيجيًا يرتبط بشكل مباشر بدور منطقة الخليج العربي كمركز رئيسي لإنتاج وتصدير الطاقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط الآتية **(دندن 2013 , 55)** :

1. تمثل منطقة الخليج العربي المصدر الأساسي لتأمين جزء كبير من احتياجات الصين النفطية، مما يجعل استقرارها ضرورة اقتصادية.
2. تسهم دول منطقة الخليج العربي في ضمان استمرارية تدفق الإمدادات عبر قدرتها الإنتاجية العالية والبنية التحتية المتطورة.
3. يعزز موقع منطقة الخليج العربي الجغرافي من أهميته كممر رئيسي يربط بين مناطق الإنتاج والأسواق العالمية.
4. يشكل استقرار منطقة الخليج العربي عاملًا حاسمًا في الحد من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.
5. يوفر الخليج العربي للصين تنوعًا في مصادر الإمداد داخل نطاق جغرافي واحد، مما يقلل من المخاطر الاستراتيجية.
6. تمثل المنطقة بيئة مناسبة لتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية طويلة الأمد في قطاع الطاقة.

إدراك الصين لأهمية التنوع في مصادر الإمداد، ودوره في تقليل المخاطر السياسية والاقتصادية المرتبطة بأي اضطراب محتمل في إحدى الدول المنتجة، تسعى الصين إلى تحقيق توازن استراتيجي في علاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي، بحيث تتجنب الاعتماد على مصدر واحد للطاقة، وتعتمد بدلًا من ذلك على توزيع وارداتها بين مجموعة من الدول داخل المنطقة **(إبراهيم 2025, 140)** .

وعلى الرغم من هذه الاستراتيجية المتكاملة، فإن الصين لا تزال تواجه تحديات في تأمين الطاقة، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية في المنطقة، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض الدول مثل ايران، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ومع ذلك، تسعى الصين إلى التعامل مع هذه التحديات من خلال تعزيز قدراتها الاستراتيجية، وتوسيع شبكة علاقاتها الدولية، بما يضمن استمرارية تدفق الطاقة ودعم نموها الاقتصادي، كما تلعب العلاقات السياسية والدبلوماسية دورًا محوريًا في دعم أمن الطاقة الصيني، حيث تعمل الصين على الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول منطقة الخليج العربي، بما يضمن استمرار التعاون مع مختلف الدول المنتجة للطاقة دون الانحياز لطرف دون آخر. ويُعد هذا التوازن أحد أهم العوامل التي تسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتوفير بيئة مناسبة لاستمرار تدفق الإمدادات الطاقوية **(الجابري والصافي 2022 , 1114)** .

وفي ضوء ذلك، يتضح أن الاستراتيجية الصينية في مجال أمن الطاقة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن الممرات البحرية في دول منطقة الخليج العربي، وفي مقدمتها مضيق هرمز، الذي يُعد شريانًا حيويًا لتدفق النفط نحو الأسواق العالمية. ومن ثم، فإن الحفاظ على استقرار هذا المضيق يمثل ضرورة استراتيجية للصين، ليس فقط لضمان تدفق إمدادات الطاقة، بل أيضًا للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي. ويعكس هذا الإدراك سعي الصين إلى تعزيز حضورها الاقتصادي

والدبلوماسي في المنطقة، بما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالنقل البحري، وتأمين احتياجاتها الطاقوية في ظل بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار **(عباس 2021, 88)** .

المطلب الثالث: الشراكات الاقتصادية والتكنولوجية.

تشهد العلاقات بين الصين ودول منطقة الخليج العربي تحولًا نوعيًا متسارعًا خلال العقود الأخيرة، حيث لم تعد هذه العلاقات تقتصر على التبادل التجاري التقليدي، بل تطورت لتشمل شراكات استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين الاقتصاد والتكنولوجيا. ويأتي هذا التحول في سياق التغيرات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، وصعود الصين كقوة اقتصادية وتكنولوجية عالمية، مقابل سعي دول منطقة الخليج العربي إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها والانتقال نحو نماذج تنموية أكثر تنوعًا واستدامة، وانطلاقًا من هذا التحول، يمكن تناول طبيعة هذه الشراكات من خلال محورين:

اولا: الشراكة الاقتصادية

لقد شكل قطاع الطاقة، وبخاصة النفط والغاز، الأساس الذي قامت عليه الشراكة الاقتصادية بين الصين ودول منطقة الخليج العربي، حيث تعتمد الصين بشكل متزايد على واردات النفط من هذه المنطقة، الأمر الذي جعلها عنصرًا محوريًا في استراتيجية الأمن الطاقوي الصيني. وقد أسهم هذا الاعتماد في ترسيخ علاقة اقتصادية متينة قائمة على الاستقرار والاستمرارية، خاصة في ظل سعي الصين إلى ضمان أمنها الطاقوي في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية. وفي المقابل، وفّرت السوق الصينية لدول منطقة الخليج العربي منفذًا مهمًا لتصريف صادراتها النفطية، مما عزز من استقرار عائداتها الاقتصادية وأعطى هذه العلاقة طابعًا استراتيجيًا طويل الأمد **(عبدالغفار 2022 , 3)** .

ومع تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول منطقة الخليج العربي، ولا سيما خلال عام 2023، لم يعد التعاون مقتصرًا على تصدير النفط والغاز، بل امتد ليشمل مجالات أوسع مثل التجارة والاستثمار والبنية التحتية والخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد. فقد أصبحت الصين من أبرز الشركاء التجاريين لدول المنطقة، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول منطقة الخليج العربي نحو (297.9 مليار دولار) عام 2023 **(International2024 , 18)**، وهو ما يعكس عمق الترابط الاقتصادي بين الجانبين. ويقوم هذا التبادل على نمط من الاعتماد المتبادل؛ إذ تصدر دول منطقة الخليج العربي المواد الخام ومصادر الطاقة، في حين تصدر الصين السلع الصناعية والتكنولوجية والمنتجات الاستهلاكية، وقد أسهم هذا التوسع في بناء شبكة مترابطة من العلاقات الاقتصادية التي عززت التكامل بين الطرفين، ودعمت الاستقرار الاقتصادي، وفتحت المجال أمام شراكات أوسع في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي (عبدالعظيم 2023,253).

مدى اهمية الشراكة في الاستراتيجية الصينية؟ او دعمها لاهدافها؟ او توجهاتها في المنطقة ؟، نظرًا لما توفره من تكامل بين الموارد الطبيعية والقدرات الصناعية، كما تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل لدى الطرفين، وذلك من خلال (شريفة 2021 ,451):

1. تحقيق تكامل اقتصادي هيكلي بين اقتصاد صناعي متقدم يعتمد على التصنيع والإنتاج، واقتصادات تعتمد على الموارد الطبيعية، بما يعزز الكفاءة الاقتصادية للطرفين.
2. تأمين الاحتياجات الاقتصادية للصين من مصادر الطاقة والمواد الخام، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي.

3. توفير قاعدة اقتصادية مستقرة لتصريف صادرات دول منطقة الخليج العربي، بما يدعم استقرار الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي.
4. تعزيز الاستثمارات الاقتصادية المشتركة في مجالات البنية التحتية والمشاريع الكبرى، بما يسهم في تحفيز التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.
5. تعزيز الدور الاقتصادي لدول المنطقة كمراكز إقليمية وعالمية للتجارة والخدمات اللوجستية، بما يدعم اندماجها في الاقتصاد العالمي.
6. الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الإقليمي والدولي، من خلال بناء شراكات اقتصادية متوازنة تقوم على المصالح المتبادلة والاستدامة.

وفي هذا السياق، برزت الاستثمارات الصينية في دول منطقة الخليج العربي كأحد أهم مظاهر الشراكة الاقتصادية، حيث شاركت الشركات الصينية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، مثل تطوير الموانئ والمناطق الصناعية وشبكات النقل. وقد ارتبطت هذه المشاريع بمبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي العالمي من خلال إنشاء شبكة من الممرات التجارية، إذ تجاوز حجم الانخراط الصيني في دول مبادرة الحزام والطريق عام (2024) نحو (121.8 مليار دولار)، منها نحو (70.7 مليار دولار) في عقود الإنشاءات، ونحو (51 مليار دولار) في الاستثمارات. وقد احتلت دول منطقة الخليج العربي موقعًا استراتيجيًا في هذه المبادرة نظرًا لموقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما جعلها مركزًا مهمًا للتجارة العالمية، وساهم في تعزيز دورها كمحور لوجستي عالمي. كما تكشف البيانات أن قيمة الاستثمارات ومشاريع الإنشاءات الصينية بلغت نحو (43.47 مليار دولار) في السعودية، ونحو (36.16 مليار دولار) في الإمارات، ونحو (11.75 مليار دولار) في الكويت، ونحو (7.8 مليار دولار) في قطر، ونحو (6.62 مليار دولار) في عُمان، ونحو (1.42 مليار دولار) في البحرين (**Wang2024 , 15**). كما تتكامل هذه الشراكة مع الخطط التنموية التي

تتبناها دول منطقة الخليج العربي، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، حيث تسعى هذه الدول إلى تطوير قطاعات جديدة مثل الصناعة والسياحة والتكنولوجيا، مستفيدة من الخبرات الصينية في مجالات التصنيع والبنية التحتية. وقد ساهم هذا التعاون في دعم التحول الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية، وفتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة، خاصة في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والابتكار.

وعليه، تقوم الشراكة الاقتصادية بين الصين ودول منطقة الخليج العربي على أساس تكامل المصالح، حيث توفر المنطقة مصادر الطاقة، بينما تقدم الصين القدرات الصناعية والاقتصادية. وقد شكل النفط والغاز أساس هذه العلاقة **(علوان 2023, 23)** ، إذ استوردت الصين عام (2024) نحو (42%) من احتياجاتها من النفط الخام من دول منطقة رئيسية، بما يعادل نحو (4.9 مليون برميل يوميًا)، وهو ما يعكس عمق الاعتماد الصيني على طاقة المنطقة. ومع تطورها، توسعت العلاقات لتشمل التجارة والاستثمار والبنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول منطقة الخليج العربي نحو (297.9 مليار دولار) عام (2023)، كما بلغت صادرات دول المنطقة إلى الصين نحو (158.3 مليار دولار) في العام نفسه. كما أسهمت هذه الشراكة في دعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في دول المنطقة. ورغم التحديات الدولية، فإنها مرشحة للنمو، خاصة مع التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة **(Erica2026 ,4)**.

ثانيا: الشراكة التكنولوجيا

شهدت الشراكة التكنولوجية بين الصين ودول منطقة الخليج العربي تطورًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت التكنولوجيا عنصرًا محوريًا في تعزيز العلاقات بين الطرفين، ولم تعد هذه العلاقات تقتصر على الجوانب

الاقتصادية التقليدية، بل امتدت لتشمل مجالات الابتكار والتحول الرقمي، ويأتي هذا التوجه في ظل سعي دول منطقة الخليج العربي إلى بناء اقتصاد معرفي متطور، مقابل توجه الصين إلى توسيع حضورها التكنولوجي عالميًا من خلال تصدير التكنولوجيا والبنية الرقمية **(عبدالغفار 2023 , 4)** .

إن أحد أبرز الأطر التي نظمت التعاون التكنولوجي بين الصين ودول منطقة الخليج العربي يتمثل في ما يُعرف ب–"طريق الحرير الرقمي"، والذي يُعد امتدادًا لمبادرة الحزام والطريق، مع تركيز خاص على تطوير البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الترابط الرقمي بين الدول من خلال تطوير شبكات الاتصالات، والإنترنت عالي السرعة، والبنية التحتية للمعلومات، إلى جانب دعم مجالات الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، والمدن الذكية، وأنظمة البيانات الضخمة وقد أسهمت هذه المبادرة في تسريع عملية التحول الرقمي في دول منطقة الخليج العربي، وتعزيز اندماجها في الاقتصاد الرقمي العالمي، في ظل سعي هذه الدول إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وفي المقابل، تعمل الصين من خلال طريق الحرير الرقمي على ترسيخ موقعها كقوة تكنولوجية عالمية، وتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الغربية، فضلًا عن توسيع نفوذها في الأسواق الناشئة، ومن بينها منطقة الخليج العربي، مما يعزز من الطابع الاستراتيجي لهذه الشراكة التكنولوجية **(الشوكاني و الصيادي 2025 , 14)**.

وفي هذا السياق، برزت شركات التكنولوجيا الصينية كفاعل رئيسي في تطوير البنية التحتية الرقمية في دول منطقة الخليج العربي، حيث ساهمت في إنشاء شبكات الاتصالات الحديثة، وخاصة شبكات الجيل الخامس(G5)، التي تُعد من أهم ركائز التحول الرقمي. وقد أتاحت هذه الشبكات سرعات اتصال عالية وقدرات متقدمة لنقل البيانات، مما أسهم في دعم تطبيقات حديثة مثل إنترنت

الأشياء، والمدن الذكية، والخدمات الرقمية المتطورة، وهو ما يعزز من كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة **(Ran2025, 35)** ، ومن أبرز الشركات الصينية العاملة في هذا المجال ما يأتي **(Tin Hinane 2025 , 4)** :

1. شركة هواوي (Huawei): تُعد من أبرز الشركات الصينية في تطوير شبكات الاتصالات الحديثة، ولا سيما شبكات الجيل الخامس (G5)، إضافة إلى دورها في الحوسبة السحابية ومراكز البيانات وحلول المدن الذكية.
2. شركة زد تي إي (ZTE): تعمل في مجال معدات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية، وتسهم في تطوير الشبكات الحديثة وتقنيات الاتصال المتقدمة.
3. شركة علي بابا كلاود (Alibaba Cloud): تُعد من الشركات الصينية المهمة في مجال الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، ولها حضور متزايد في أسواق الشرق الأوسط والخليج.
4. شركة تينسنت كلاود (Tencent Cloud): تنشط في مجالات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، وتوفر حلولًا مرتبطة بالمدن الذكية والتحول الرقمي.
5. شركة تشاينا موبايل إنترناشيونال (China Mobile International): تعمل في خدمات الاتصالات الدولية والربط الرقمي ومراكز البيانات، بما يدعم الترابط الرقمي بين الصين ودول منطقة الخليج العربي.

كما تؤدي شركات التكنولوجيا الصينية دورًا مهمًا في تعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى دول منطقة الخليج العربي إلى تبني هذه التقنيات في قطاعات متعددة، مثل الإدارة الحكومية، والخدمات الصحية، والتعليم، والطاقة. وتبرز أهمية هذا التوجه في أن الذكاء الاصطناعي يُتوقع أن يسهم بنحو (320 مليار دولار) في اقتصاد الشرق الأوسط بحلول عام (2030)، أي ما يعادل نحو (11%) من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، كما تشير التقديرات إلى أن

مساهمته قد تصل إلى نحو (135 مليار دولار) في الاقتصاد السعودي، ونحو (96 مليار دولار) في اقتصاد دولة الإمارات بحلول عام (2030)(**International2024, 6**) ويسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الأداء، ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز الابتكار، مما يجعله أحد المحاور الأساسية في خطط التحول الاقتصادي. وقد ساهمت الخبرات الصينية في نقل المعرفة وتطوير التطبيقات الذكية، الأمر الذي ساعد في تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي(**Mohammad2025, 2389**) .

إضافة إلى ذلك، يشمل التعاون التكنولوجي مجالات الحوسبة السحابية ومراكز البيانات، حيث ساهمت الشركات الصينية في تطوير بنية رقمية متقدمة تدعم الاقتصاد الرقمي في دول منطقة الخليج العربي. ويظهر ذلك في إعلان شركة هواوي عام (2023) استثمار نحو (400 مليون دولار) خلال خمس سنوات لإنشاء وتطوير منطقة سحابية في المملكة العربية السعودية، وهو ما يعكس تصاعد أهمية الحوسبة السحابية في دعم التحول الرقمي. كما يُتوقع أن يصل الأثر الاقتصادي للذكاء الاصطناعي التوليدي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو (23.5 مليار دولار سنويًا) بحلول عام (2030)، مع إمكانية تحقيق نحو (9.9 دولار) من النمو الاقتصادي مقابل كل (1 دولار) يُستثمر في هذا المجال. ويعد هذا التطور عاملًا مهمًا في تعزيز القدرة التنافسية، ودعم الابتكار، وتمكين الشركات والمؤسسات من الاستفادة من التقنيات الحديثة في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية (**Mohammad2025, 2389**).

وبهذا تشير الشراكة التكنولوجية بين الصين ودول منطقة الخليج العربي إلى مسار متنامٍ قائم على تعزيز البنية التحتية الرقمية ونقل التكنولوجيا، في إطار سعي الطرفين نحو بناء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة. وقد برز طريق الحرير الرقمي كإطار استراتيجي رئيسي يدعم هذا التعاون، من خلال تطوير شبكات

الاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. كما أسهمت هذه الشراكة في تسريع التحول الرقمي في دول المنطقة، وتعزيز قدرتها التنافسية واندماجها في الاقتصاد العالمي، في مقابل تعزيز حضور الصين كقوة تكنولوجية عالمية **(الشوكاني و الصيادي2025, 16)**. ورغم التحديات المرتبطة بالتنافس الدولي والأمن السيبراني، فإن هذه الشراكة تظل واعدة، خاصة أن الإنفاق على الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا بلغ نحو (4.5 مليار دولار) عام (2024)، ومن المتوقع أن يرتفع إلى نحو (14.6 مليار دولار) بحلول عام (2028) **(Tin Hinane 2025 , 4)** .

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن الخليج العربي يمثل محورًا رئيسًا في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013، إذ يجمع بين الأهمية الطاقوية والموقع الجغرافي الحيوي والدور المتزايد في شبكات التجارة الدولية. وقد أسهمت مبادرة الحزام والطريق في تعزيز هذا الدور، من خلال توسيع مجالات التعاون بين الصين ودول الخليج العربي في البنية التحتية والطاقة والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

كما أظهرت الدراسة أن أمن الطاقة يُعد من أبرز المحددات التي توجه السياسة الصينية تجاه المنطقة، نظرًا لاعتماد الصين الكبير على واردات النفط والغاز من دول الخليج العربي، وارتباط ذلك بأمن الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز. وفي الوقت نفسه، لم تعد العلاقات الصينية–الخليجية محصورة في البعد النفطي، بل تطورت إلى شراكات اقتصادية وتكنولوجية أكثر اتساعًا، بما ينسجم مع توجهات دول الخليج نحو التنويع الاقتصادي والتحول الرقمي.

وبذلك يمكن القول إن الاستراتيجية الصينية تجاه الخليج العربي تقوم على رؤية جيو–اقتصادية شاملة، تهدف إلى تأمين الطاقة، وتعزيز الترابط التجاري، وتوسيع النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي. ومن المتوقع أن تستمر أهمية الخليج العربي في

التزايد ضمن الاستراتيجية الصينية، خاصة في ظل استمرار حاجة الصين إلى الطاقة، وسعي دول المنطقة إلى تنويع شراكاتها الدولية وتحقيق التحول الاقتصادي والتكنولوجي.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن الخليج العربي يحتل مكانة محورية في الاستراتيجية الصينية بعد عام 2013، نظرًا لأهميته الجغرافية والطاقوية والتجارية.
2. بيّنت الدراسة أن مبادرة الحزام والطريق شكلت إطارًا مهمًا لتعزيز الوجود الصيني في الخليج العربي، من خلال مشاريع البنية التحتية والموانئ والربط التجاري.
3. توصلت الدراسة إلى أن أمن الطاقة يمثل أحد المحددات الرئيسة في توجه الصين نحو الخليج العربي، بسبب اعتمادها الكبير على واردات النفط والغاز من دول المنطقة.
4. كشفت الدراسة أن الصين تسعى إلى تنويع علاقاتها مع دول الخليج العربي، وعدم حصرها في مجال الطاقة فقط، بل توسيعها نحو الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا.
5. أكدت الدراسة أن الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز، تمثل عنصرًا استراتيجيًا مهمًا في الحسابات الصينية المرتبطة بأمن الطاقة والتجارة الدولية.
6. أوضحت الدراسة أن الشراكات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج العربي أسهمت في دعم مشاريع البنية التحتية والمناطق الاقتصادية والخدمات اللوجستية.
7. بيّنت الدراسة أن التعاون التكنولوجي أصبح أحد الأبعاد المهمة في العلاقات الصينية–الخليجية، خصوصًا في مجالات الاتصالات، والجيل الخامس، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي.

8. توصلت الدراسة إلى أن التقارب الصيني–الخليجي ينسجم مع توجهات دول الخليج نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، لكنه يفرض في الوقت نفسه تحديات تتعلق بالتوازنات الدولية والأمن السيبراني.

التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة أن تعمل دول الخليج العربي على توظيف علاقاتها مع الصين بما يخدم خططها التنموية الوطنية، خصوصًا في مجالات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا.
2. تؤكد الدراسة أهمية تنويع الشراكات الدولية لدول الخليج العربي، وعدم الاعتماد على الصين بوصفها شريكًا وحيدًا، بما يحافظ على توازن علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى.
3. توصي الدراسة بربط الاستثمارات الصينية بشروط واضحة تتعلق بنقل التكنولوجيا، وتدريب الكفاءات المحلية، وزيادة المحتوى المحلي في المشاريع الكبرى.
4. تؤكد الدراسة ضرورة تعزيز التعاون في مجال أمن الطاقة وحماية الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز، لما يمثله من أهمية حيوية للصين ودول الخليج والاقتصاد العالمي.
5. توصي الدراسة بوضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة لحماية الأمن السيبراني والسيادة الرقمية، خاصة في ظل توسع التعاون مع الشركات الصينية في مجالات الاتصالات والبيانات والذكاء الاصطناعي.
6. ينبغي على دول الخليج العربي توجيه جزء من التعاون مع الصين نحو القطاعات المستقبلية، مثل الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، والاقتصاد الرقمي، بدلًا من حصر التعاون في النفط والبنية التحتية التقليدية.

المصادر :

1. ابتسام, حاتم علوان. 2023. "التنافس في منطقة الشرق الاوسط واثره على توازن القوى". *مجلة السياسية الدولية*. العدد(٥٩).مؤسسة الاهرام. مصر.
2. احسان, داود. 2024. "مبادرة الحزام والطريق واثرها في التوازنات الدولية". المانيا. *المركز العربي الديمقراطي*.
3. اسراء, محمد امين.2025. "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج العربي في ظل مبادرة الحزام والطريق". رسالة ماجستير غير منشورة. *كلية القانون والعلوم السياسية*. جامعة كركوك. العراق.
4. حميدة, عبد الحسين محمد .2017. "الأهمية الجيوسياسية لموقع إيران الجغرافي في مبادرة الحزام والطريق الصينية". *مجلة الجامعة العراقية*. العدد(55). مركز البحوث والدراسات الاسلامية في الجامعة العراقية. العراق.
5. خالد, عبد الله السقطي. 220. "مبادرة الحرام والطريق الدول العربية بين الفرض والتحديات". *الأكاديمية العربية لعلوم التكنوجيا والنقل البحري*. جامعة الدول العربية. القاهرة.
6. خديجة, عرفة محمد.2019. " الدور اللوجستي الخليجي في المبادرة: الموانئ الخليجية تحتل مكانة مهمة". *مجلة اراء حول الخليج*. العدد (133). مركز الخليج للابحاث . السعودية.
7. بومدين، إبراهيم.2025. "دور الطاقة في العلاقات الدولية: مدخل تحليلي بين التعاون والصراع." *مجلة الناقد للدراسات السياسية*. العدد (1). مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
8. سعد, حقي توفيق .2025. "الصين وضمان امن الطاقة". *مجلة العهد*. العدد(21) معهد العلمين للدراسات العليا. العراق.
9. سلوى, عبد العظيم .2023. "المصالح الاقتصادية الصينية في منطقة الخليج العربي في الفترة من 2005-2018". *مجلة العلمية كلية التجارة*. العدد (79). كلية التجارة. جامعة اسيوط، مصر.
10. صدام, فيصل كوكز وسعود أحمد ريحان المشهداني. 2023. "مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمة الصين للعالم دراسة قانونية بمنظار جيو – سياسي". مركز *الرافدين للحوار*. العراق.
11. صلاح, مصلح .2023. "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (مبادرة الحزام والطريق)". *مجلة العلوم الانسانية والطبيعية*. العدد (8). مركز الابرار للدراسات الانسانية. السودان.

12. عادل, عبد الغفار .2022. "مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل" *مجلس الشرق الوسط للشؤون الدولية*. قطر.
13. عبد القادر, دندن. 2013. "الاستراتيجية الصينية لامن الطاقة وتاثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي". *اطروحة دكتوراة غير منشورة*. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر –بانته، الجزائر.
14. عدنان, عبد الله العنزي .2022. "مبادرة الحزام والطريق الصينية واثرها على السياسة الخارجية الكويتية". *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*. العدد (187). جامعة الكويت. الكويت.
15. عزة, جمال عبد السلام .2019. "الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030". *مجلة الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*. العدد (8). كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية .جامعة الاسكندرية. مصر.
16. عزوز, علي .2025. "نواح عدة تستطيع عبرها البحرين الاستفادة القصوى من "الحزام والطريق". جريدة البلاد. العدد (5927). البحرين.
17. عمر, هاشم دنون الحيالي .2015. *السياسة الخارجية الصينية اتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية*. دار الأكاديمين للنشر والتوزيع، الاردن.
18. كرار, عباس. 2021. "الابعاد الاستراتيجية للتاثير الدولي لمضيق هرمز دراسة مستقبلية". *مجلة دراسات اقليمية*. العدد(48). مركز الدراسات اقليمية. جامعة الموصل. العراق.
19. كلاع, شريفة. 2021. "التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي: واقع العلاقات الاقتصادية وسبل تطويرها". *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*. العدد(4). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الجلفة. الجزائر.
20. محمد, ذو الفقار رحمت .2019."جهود الصيني الاضفاء الشرعية على تنفيذ مبادرة الحرام والطريق بالخليج". *مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الدولية*. السعودية.
21. محمد, عبد اللطيف الشوكاني ومحمد, أحمد الصيادي. 2025. "مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على العلاقات العربية الصينية: 2013–2025". *مجلة جامعة أروى*. العدد (29). جامعة أروى. اليمن.
22. مصطفى, علوي. 2016. "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية". *مجلة سياسة دولية*. العدد(52). مؤسسة الاهرام. مصر.
23. هديل, حربي .2022. "ابعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الخليج العربي" *مجلة قضايا سياسية*. العدد (69). كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين. العراق.

24. وجدي, حميد الجابري ومهدي, فليح ناصر الصافي .2022. "الصراع الجيوسياسي الإقليمي وعلاقته بموارد الطاقة في الدول المطلة على الخليج العربي". *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*. العدد(7). مركز ابن العربي للثقافة والنشر. فلسطين.

25. Center on Global Energy Policy. 2025. "Implications of the Conflict in the Middle East for China's Energy Security." Columbia University. United States.2026/6/1 .
26. Downs, Erica. 2026. "Implications of the Conflict in the Middle East for China's Energy Security." Center on Global Energy Policy. Columbia University. United States.2026/5/30 .
27. Garlick, Jeremy. 2019. "China's Belt and Road Economic Diplomacy in the Persian Gulf: Strategic Hedging amidst Saudi–Iranian Rivalry." Journal of Current Chinese Affairs. Issue (1). Hamburg Institute of Global and Area Studies. Germany.
28. International Monetary Fund. 2024. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. International Monetary Fund. United States.
29. Rashed, Mohammad. 2025. "AI Governance in the GCC States: A Comparative Analysis of National AI Strategies." Journal of Artificial Intelligence Research. Issue (82). AI Access Foundation. U.S.A.
30. Habibi, Nader. 2020. China-Middle East Economic Relations and the Belt and Road Initiative. Working Paper Series. Issue (31). Crown Center for Middle East Studies. Brandeis University. U.S.A.
31. Bi, Ran, and others. 2025. Transformation in the Gulf Cooperation Council Economies. International Monetary Fund. U.S.A.
32. U.S. Energy Information Administration. 2025. "World Oil Transit Chokepoints." United States.2026/6/1 .
33. U.S. International Trade Administration. 2024. "United Arab Emirates - Digital Economy." United States.2026/6/1 .
34. Wang, Yiwei. 2024. The Position of the GCC States in the Belt and Road Initiative. Arab Center for Research and Policy Studies. Qatar.

35. Nechi, Salem. 2022. China-GCC Trade: A Win-Win Changing Trade Patterns. Economic Research Forum.2026/6/1 .
36. El Kadi, Tin Hinane. 2025. "Local Agency Is Shaping China's Digital Footprint in the Gulf." Carnegie Endowment for International Peace. United States.2026/6/1 .